أدوات التجارة الإلكترونية
في البنوك الجزائرية

مقدمة

قبل الحديث عن التجارة الإلكترونية في الجزائر يجدر بنا الحديث أولا عن مصطلح النقدية الإلكترونية « la monétique » حيث يمكننا تعريفها بأنها وسيلة للدفع والسحب مؤمنة تسمح لحامل بطاقة الحصول في أي وقت الحصول على أمواله عن طريق السحب من الموزعات الآلية للنقود D A B أو دفع فواتير مشترياته لدى كل تاجر أو مقدم خدمات مشترك في نظام الدفع عن طريق البطاقة .
ويمتاز نظام النقدية الإلكترونية LA MONETIQUE عن بقية انظمة الدفع التقليدية أنه يوفر للتاجر بضمان الدفع المقدم من البنك لجميع المعاملات التي تتم عن طريق البطاقة .

من أجل إنشاء هذا النظام يجب توفر حاملي بطاقات وكذا تجار يقبلون الدفع بالبطاقة أي منظمين إلى نظام الدفع

الأطراف المساهمة في نظام الدفع ما بين البنوك

يمكننا تمييز هنا الأطراف التالية :
1- البنك المصدر للبطاقة (بنك حامل البطاقة)
2- البنك المستقبل (بنك التاجر)
3- حامل البطاقة
4- التاجر المشترك بنظام الدفع
5- هيئة مقاصة
6- مركز معالجة النقدية الإلكترونية مابين البنوك SATIM

نظام النقدية الإلكترونية ما بين البنوك RMI

هو نظام تم إنشاءه سنة 1998 ويمثل شبكة ربط مغلقة ما بين البنوك المشاركة بوساطة شركة الآلية ومعالجة العمليات النقدية مابين البنوك LA SATIM وينظم إلى هذه الشبكة مجموعة من البنوك منها – BDL – CNEP- BADR- CPA – BNA
BEA- BARAKA- CCP ويظمن هذا النظام خدمة متواصلة 24 ساعة / 24 عبر كامل التراب الوطني

نقاط الدفع الإلكترونية TPE

نقطة الدفع الإلكترونية هي عبارة عن جهاز خاص يمكن حامل بطاقة الدفع من دفع مشترياته لدى تاجر مشترك وذلك بطريقة سريعة وآمنة

فنقطة الدفع الإلكترونية تعني قبول تسيير الدفع بالبطاقات وفق نظام "متصلٌ ON-LINE أو نظامٌ غير متصلٌ OFF-LINE وذلك في حدود الرخصة الممنوحة للتاجر و هدا الاجهار مزود بلوحة مفاتيح لإدخال الرقم السري و خط أتصال مباشر مع شركة LA SATIM تمكنه من :

- استقبال المعطيات التقنية الخاصة بالتاجر (نوع البطاقات المقبولة – الرخص القصوى للتاجر – أحتياطات الأمن)
- إرسال طلبات رخصة الدفع بإتجاة كمبيوتر شركة LA SATIM
- تمكين شركة LA SATIM من التحصيل التلقائي المعاملات

بطاقة الدفع والسحب الإلكترونية CIB

بطاقة الدفع والسحب الإلكترونية ما بين البنوك (هناك اتفاقية للقبول المشترك للبطاقة من قبل البنوك المشتركة بالنظام) المعروفة ببطاقة CIB تشمل في نفس الوقت على :

- شريط مغناطيسي Piste magnétique خاص بعمليات السحب في الموزعات الآلية
- شريحة إلكترونية puce magnétique خاصة بعمليات الدفع لدى التجار و مزودي الخدمات .

تصدر لمدة سنتين ويتم تجديدها تلقائيا في ميعاد الإستحقاق ما لم يطلب الحامل أو يقرر البنك غير ذلك .

الموزعات الآلية للنقود les distributeurs automatiques de billets de banques

الموزع الآلي للنقود مخصص لسحب النقود و يعتبر جزء من عتاد البنك ويشكل صندوق ثاني للبنك يتمع تغجيته من الصندوق الرئيسي للبنك و هذا الجهار متصل بشركة la satim بوساطة خط خاص DZ-PACK X-25 من أجل ضمان السحوبات بنظام متصل on-line .

شروط منح البطاقات

تختار البنوك من بين زبائنها طالبي البطاقة من فئة الموظفين والعمال وأصحاب المهن الحرة وكذا التجار الدين لهم :

- دخل ثابت يفوق مبلغ 12000 د ج شهريا
- عدم وجود حالات عدم الدفع على الحساب

ويتم سحب البطاقة مؤقتا في حالة تسجيل تجاوزات على الحساب مع عدم توفر الرصيد الكافي و يتم سحبها نهائيا في حالة أستخدام غير قانوني للبطاقة أو استمرار تجاور الرصيد على الحساب .

شروط أختيار التجار

يختار البنك التجار من زبائنة الدين لهم أتصالات مباشرة مع الزبائن من مثل : ألسواق الكبرى أو المحلات الكبرى – الفنادق – المطاعم – محطات البنزين – الصيدليات – محلات الدهب – وكالات السفر – الشركات الوطنية (سونالغاز- نفطال- الخطوط الجوية وغيرها) ...

يجب أن يتوفر التاجر على مساحة بالقرب من المحسب لوضع الجهاز وكذا خط هاتفي RTC

وتقوم شركة LA SATIM بربط الجهاز وتدريب التاجر على استخدامه وكذا صيانة الجهاز وتزويده باللوازم .

تكاليف العمليات

1- تكاليف منح البطاقة من 300 إلى 600 د ج حسب نوع الباقة
2- تكلفة الدفع : 1.5 % يدفعها التاجر
3- السحب 10 دج (في نفس البنك مصدر البطاقة) 15 دج خارج البنك

<u>النظام القانوني للعمليات الإلكترونية</u>

تمت معاجعة هذا الموضوع من خلال القانون رقم 05-02 ليوم 06 فيفري 2005 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 والمتصمن القانون التجاري .

وذلك من خلال المواد :
1- المادة 543 مكرر 21 و 543 مكرر22 التي تعالج موضوع الإقتطاع , حيث توضح هذه المادة الشروط والبيانات الواجب توافرها في الأمر بالإقتطاع والتي تشمل :
- إسم مرسل الإشعار وبياناته
- إسم وبيانات المدين الآمر بالإقتطاع

- الأمر غير المشروط بتحويل الأموال أو القيم أو السندات
- قيمة المبلغ المحول
- فترات الإقتطاع
- توقيع المدين الآمر بالإقتطاع

2- المادة 543 مكرر 23 : والتي تعرف :
- تعتبر بطاقة دفع كل بطاقة صادرة عن البنوك والهيئات المالية المؤهلة قانونا وتسمح لصاحبها بسحب أو تحويل أموال

- تعتبر بطاقة سحب كل بطاقة صادرة عن البنوك أو الهيئات المالية المؤهلة قانونا وتسمح لصاحبها فقط بسحب الموال

وسحب الموال هنا يقصد به السحب من الموزعات الآلية للنقود , أما تحويل الأموال فيقصد به دفع الفواتير وتحويل الأموال بإجراء تحويلات مختلفة .

كما تؤكد المادة 543 مكرر 24 أن الأمر أو الإلتزام بالدفع المعطى بموجب بطاقة الدفع غير قابل للرجوع فيه ولايمكن الإعتراض على الدفع إلا في حالة ضياع أو سرقة البطاقة المصرح بها قانونا أوتسوية قضائية أو إفلاس المستفيد .
وذلك أن استعمال البطاقة يخضع لإستعمالها بواسطة رقم سرئ لا يعلمه إلا صاحب البطاقة , وحتى في حالة ضياع البطاقة من دون الرقم السرى فلا يمكن الإستفادة منها , لذا تنصح البنوك دائما بحفظ البطاقة دائما في مكان بعيد عن مكان حفظ البطاقة و عدم إعارتها مهما كان السبب .
فالمشرع الجزائري إذا قد عالع هذا الموضوع بجوانبه الحالية والمستقبلية .

<u>واقع أدوات التجارة الإلكترونية</u>

لقد حاولنا الحصول على إحصائيات حول واقع إصدار البطاقات الإلكترونية وتركيب نقاط الدفع الإلكترونية ولكننا لم نفلح في ذلك مما يجعلنا نعترف بوجود نقص في معالجة الموضوع .
ومع ذلك بإمكاننا أن نؤكد رغبة جميع البنوك العاملة في الجزائر في تطوير أدوات الدفع الإلكترونية وذلك من خلال :
1- إعطاء التعليمات لوكالاتها بتوسع منح البطاقات إلى أكبر عدد ممكن
2- السعي إلى وضع المزيد من الموزعات الآلية في وكالاتها
3- السعي إلى إقناع أكبر عدد ممكن من التجار بالإنظمام إلى نظام الدفع , - حيث يتوقع توسيع العملية التي تخص حتى الآن الجزائر العاصمة – إلى باقي الولايات خلال سنة 2008 .
4- سعي السلطات المالية إلى تشجيع التعامل من خلال تخفيظ تكاليف المعاملات بالبطاقات مقارنة بالشيكات وأدوات الدفع الأخرى .

خاتمة

من خلال ما تقدم يمكننا أن نلاحظ ما يلي :

1- توفر القاعدة ألأساسية لإنطلاق عملية التجارة الدولية و دلك من خلال مختلف الأدوات الضرورية لذلك .

2- أن إعتماد نظام المقاصة عن بعد – أو المقاصة الإلكترونية – في تبادل المعاملات الخاصة بالتجارة الإلكترونية والتي يتوقع إنطلاقها مع بداية السنة القادمة 2008 سوف يوسع من مدى قابلية العملية من المتعاملين الاقتصاديين . وهذا يمكن المتعاملين من سرعة تحصيل مستحقاتهم .

3- إن تطور التجارة الإلكترونية في الجزائر مرتبط أرتباطا عضويا بتور أدوات الدفع وتطور نظام الإتصالات بما في ذلك الأنترنت